الاتفاقية الامريكية الروسية النووية الجديدة – ستارت 2 –
رؤيــة تحليلية

م. رعـد قاسـم صالح العزاوي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

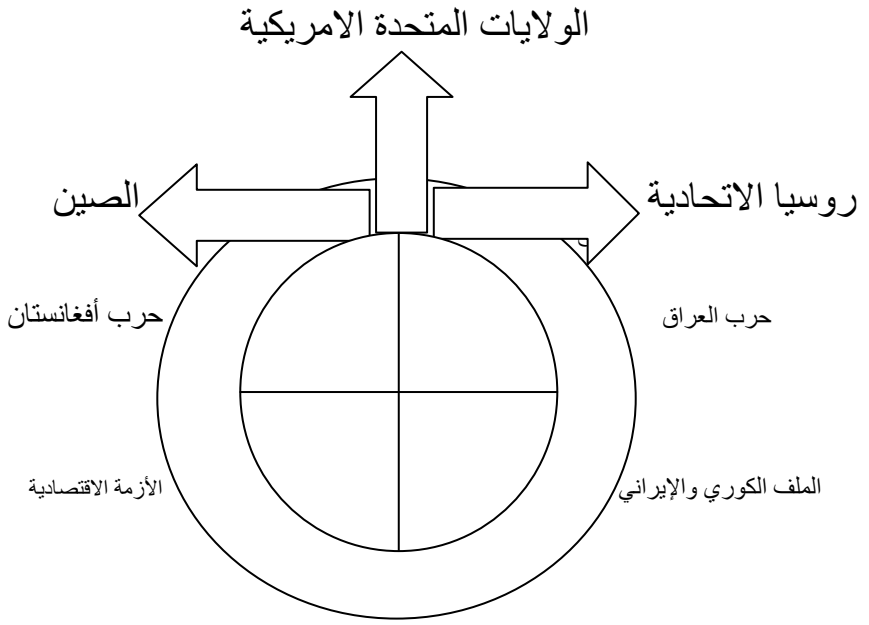

المقدمة:

هل دفعت تداعيات حرب العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني والكوري ودوامة محاربة الإرهاب الدولي والأزمة الاقتصادية في الولايات الأمريكية المتحدة والغرب الى تعاون أمني واسع من نافذة الأمن الجماعي النووي بعد ان روج إليه الرئيس اوباما قبل وبعد تسلمه جائزة نوبل للسلام 2009 وأثناء توقيع معاهدة ستارت 2 الجديدة 2010/4/8 وكذلك خلال المؤتمر الصحفي لقمة دول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية 2010/4/13 في واشنطن * ؟ وهل تشكل الاتفاقية التي وقعت في القلعة التاريخية ببراغ بين الرئيسين الأمريكي والروسي بداية المرحلة الأولى لنظام عالمي مغاير لنظام أحادي القطبية بموافقة أمريكية مستندة على الاضطرار وليس الاختيار، وتكون الخطوة اللاحقة مع الصين لبناء آلية كونية جديدة تأخذ على عاتقها مسؤولية ضبط عدم انتشار السلاح النووي لإطراف دولية تلحق الضرر على الأمن الجماعي والمصالح الحيوية للولايات المتحدة بعد ان عجزت عن إتمام هذه المهمة لوحدها ؟ وهل ان الاتفاقية الجديدة هي رسالة مسبقة للقوى الإقليمية بعدم إقامة أو تقديم حلول لازمات

نووية خارج موافقة وتنظيم القوتين الأساسيتين في واشنطن وموسكو بعد ان استطاعت الأخيرة معالجة الكثير من المشاكل التي كانت تقف إمام عودة نفوذها الدولي المؤثر ، وقد لاحظنا امتعاض كليهما من الاتفاق المبرم مابين إيران وتركيا والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم خارج إيران في 2010/5/17 قبل نهاية مدة إنذار المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة لإيران في 2010/5/25 حول تقديم ردود للإشراف الدولي الرقابي على نشاطها النووي ، ان موسكو عبرت عن سخطها للاتفاقية لأنها سحبت فرصة دولية تثبت من خلالها أهمية دورها في حفظ الأمن الجماعي الدولي لو ان إيران وافقت على المقترح الروسي المقدم إليها عام 2008 وهو مقترح لا يختلف عن الاتفاق الإيراني التركي البرازيلي ، وخاصة في وقت تكامل العجز الأمريكي في احتواء أزمة المشروع النووي الكوري الشمالي التي بدأت منذ عام 1994 وفشل الاتفاق الثنائي بينهما على تجميده ووصل الى أعلى مراحل التهديد اثر نجاح بيونغ يانغ في تجربتها النووية الأولى في 9 اكتوبر2006 وتجربتها الثانية في 2009/9/5 وطورت مدى صواريخها لتصل الى غرب الولايات المتحدة فازدادت مخاوف واشنطن من تكرار التجربة مع الملف النووي الإيراني في وقت تأكد للوكالة الدولية للطاقة قدرة إيران على التخصيب العالي لليورانيوم وامتلاكها المقذوفات الصاروخية البعيدة المدى ومخاوفها من تسرب الأسلحة النووية الى المنظمات الإرهابية التي عجزت واشنطن لوحدها في احتواء نشاطاتها الإرهابية في الساحة الدولية ، وكانت حجة القيادة الكورية الشمالية هي الخوف من تعرض أراضيها للاحتلال العسكري دون وجود رادع نووي يحول دون ذلك كما حدث في احتلال العراق عام2003 ، أو تقييد قوتها الإستراتيجية بالصراعات الإقليمية والمحلية كما حصل للقوة النووية الباكستانية من خلال ضرب السلم الأهلي فيها . إن مسلك المعرفة لتحليل دوافع الأطراف الموقعة على الاتفاقيات والظروف الدولية والإقليمية يقدم خير جواب على ذلك ، وهذا المبدأ ينطبق ايظآ على الاتفاقيات النووية السابقة ، والتحليل لابد ان يكون مع

1- **وصف النوايا المعلنة للاتفاقية ومكامن خلل التوازن فيها**
2- **تحليل الأمن الجماعي النووي**
3- **ملامح العلاقات الدولية بعد وقبل الاتفاقية وخاصة دبلوماسية متعددة الاطراف في إطار القانون النووي الدولي**
4- **الدوافع الداخلية للقوى النووية الكبرى في إنتاج هذه الاتفاقية والالتزام بها .**

معاهـدة ستارت 2الجديـدة :

وقعت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي معاهدتها النووية سالت 1 _ 2 في عام 1972 _ 1979 كعدو أول ، ووقعت معاهدتها النووية ستارت 1 _ 2 (القديمة) في العام 1991 _ 1993 كعدو منهار وفي 2010/4/8 ، وقعت مع روسيا الاتحادية في القلعة التاريخية ببراغ كمنافس كبير على مفترق طرق احدهما ان يكون عدوا رئيسا أو مشاركا فاعلا ، والاتفاقية في نواياها المعلنة تجمع واشنطن وموسكو في مشاركة للأمن الجماعي النووي والتعاون على الاستخدام السلمي للطاقة النووية والتعاون الاقتصادي ، وقد أوجز الرئيس اوباما أهم فقرات هذه الاتفاقية في مؤتمره الصحفي لقمة الدول الموقعة على اتفاقية npt بواشنطن 2010 /4/13 :

1- **ان أهم ما تضمنته الاتفاقية الجديدة لعام 2010 نسبة التخفيض 30% من قدراتهما الإستراتيجية للأسلحة النووية والتى تشمل الصواريخ العابرة للقارات وكذلك الصواريخ الحاملة لأكثر من رأس نووي واقتصارها على رأس واحد وتخفيض الغواصات والقاذفات الإستراتيجية وتخفيض منصات الإطلاق الى 800 منصة وتقليص الرؤوس النووية الى 1550 رأس لكل منهما وهذا الحد يقل بنسبة 74% عما ورد في ستارت 1993 وبنسبة 30% عن معاهدة سورت 2002[1] .**
2- **اعتبار الإرهاب احد اكبر التهديدات التي تواجه الأمن الجماعي فيما لو امتلك السلاح النووي .**
3- **توسيع الالتزامات والخطوات لضمان امن المواد النووية كي لا تقع بيد الارهابين (أكدت الوكالة الدولية للطاقة بوجود 15 منفذ لتهريب اليورانيوم والبلوتيوم للفترة 1993 – 2008)[2] .**
4- **اعتبار العقوبات ضد الدول الخارجة عن اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية نظام امن جماعي يجعل من تكاليف المضي في إتمام برامج التسليحي النووي اكبر بكثير من المنافع المرجوة منها ، على ان تكون المشاركة بهذا النظام من قبل جميع الدول لتحقيق أمنها الجماعي .**
5- **عدم الخوض في بناء مؤسسات بيروقراطية جديدة والاكتفاء بتطوير المؤسسات الحالية للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة والمعاهدات المتعددة الاطراف وإجراء مؤتمرات دورية للدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية npt (جميع دول العالم عدا الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية التي انسحبت من المعاهدة مؤخرا)**

6- تقديم موارد جديدة للوكالة الدولية للطاقة ، وتأييد إعلان كندا بدعم مالي للشراكة الدولية في مجال الأمن النووي يقدر بعشرة بلايين دولار .

7- إقامة مراكز لتعزيز تكنولوجيا الأمن النووي والموافقة على طلب تقديم المساعدة في هذا المجال من قبل ايطاليا واليابان والصين .

8- الإشادة بموقف كندا للتخلي عن كمية كبيرة من اليورانيوم العالي التخصيب وتخلي تشيلي عن كامل مخزونها منه وإعلان أوكرانيا والمكسيك بأنهما سوف يفعلان ذلك أيضا والإشادة بإعلان روسيا الاتحادية بغلق أخر مفاعل لإنتاج البلوتيوم بعد أربعة سنوات من التعاون مع واشنطن للتخلص من 68 طن منه[3] ، والتعاون لإعداد مسرح عمل للتخفيضات بينهما مستقبلا.

9- التأكيد على ضبط الحدود والمرافئ لمنع أية محاولة لتهريب المواد النووية والإشادة بإعلان الأرجنتين وباكستان بتقوية امن مرافئهما .

10- اعتبار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 npt أساس التعاون الدولي النووي.

11- التركيز على التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتنمية الاقتصادية .

كل هذه الملاحظات كانت تشكل النوايا المعلنة من قبل الرئيس الأمريكي وممثلي الدول النووية الكبرى وقسم كبير من الدول الموقعة على اتفاقية npt المشاركين في القمة او الذين حضروا معه المؤتمر الصحفي لإعلان نتائج المؤتمر المتعلقة بالأمن الجماعي النووي .

اما عن مكامن الخلل(النوايا الغير معلنة) والتي تشكل عائقا لنجاح بقاء وتطور هذه الاتفاقية لضمان دائم للأمن الجماعي فتنحسر في :

1- عجز الاتفاقية عن تقديم رؤية قانونية وعملية لتبرير الاحتكار النووي الإسرائيلي في الشرق الأوسط ورفضها توقيع الاتفاقية الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية ورفضها القبول بولاية الوكالة الدولية للطاقة لتفتيش مواقعها النووية ، ونجد ذلك واضحا في إجابة الرئيس الأمريكي لمراسل صحيفة واشنطن بوسط بهذا المعني حيث أجابه (التزامنا كأكبر دولة نووية في العالم باتخاذ خطوات لتخفيض مخزوننا النووي وهذا القصد من ستارت الجديدة بعثنا رسالة بأننا سوف نلبي التزامنا ، اما بالنسبة لإسرائيل فأنني لم اعلق على برنامجهم)[4] .

2- أنها ركزت في فقرتها الأولى على الكم من الأسلحة النووية ولم تركز على النوع(دقة الإصابة وقوة التدمير) ومميزات التفوق النوعي متعلقة بالتفوق التكنولوجي الذي تمتاز واشنطن به على موسكو، فعشرة صواريخ عالية الدقة في الإصابة والتدمير تعادل مائة صاروخ اقل منها في هذه المميزات .

3- الاتفاقية لم تتطرق الى التسليح النووي في الفضاء الخارجي أو الى تلك الصواريخ التي تطلق من الطائرات العملاقة حاملة الصواريخ النووية الموجه التي تتفوق بها واشنطن .

4- الاتفاقية لم تتطرق الى مصير الإستراتيجية الامريكية في مشروع الدرع الصاروخي الذي سيدخل الخدمة عام 2017 والذي يشكل تهديدا مزدوجا للأمن الصيني والروسي القوميين .

5- خلت الاتفاقية من الإشارة الى الجهة المسئولة والمنظمة لتلبية حاجات الدول الغير نووية للمشاريع النووية السلمية وخاصة الدول الفقيرة رغم انها ركزت على المشاريع السلمية .

كل هذا الخلل في التوازن تدركه كل من الصين وروسيا الاتحادية وسيعملان على اتخاذ التدابير لخلق التوازن فيها وإعاقة التسريع في تنفيذ المطالب الامريكية في احتواء وتفتيت المشاريع النووية الإيرانية[5] والكورية الشمالية لحين تكامل التوازن وسيؤثر ذلك على ضمان بقاء الأمن الجماعي .

الأمن الجماعي collective security ومعاهدة ستارت الجديـــــدة :

الأمن الجماعي قائم على نظرية الرد الجماعي ضد إي طرف أو دولة تلجأ الى استخدام القوة وبشكل غير قانوني ضد طرف أو دولة أخرى عضو في المنظمة الدولية ، وأولى مساعي الأمن الجماعي هو وضع التدابير الوقائية والعلاجية لعدم تغيير الواقع الدولي القائم في اتجاه مصلحة دولة على حساب مصالح دولة أخرى أو مجموعة دول[6] ، وقد تغيرت هذه التدابير بموجب المتغيرات في العلاقات الدولية وفلسفة القائمين عليها ، فبعد سقوط المثالية السياسية وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي ولسن في بناء امن جماعي تعمل عليه عصبة الأمم في إطار (العدالة الإنسانية) إمام إمعان الدول المقتدرة في تحقيق مصالحها بالقوة على حساب الإخلال بمصالح الآخرين بعيدا

عن مفاهيم القانون الدولي والعدالة ، عملت الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بتزويد المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) بالوسائل والصلاحيات التي تمكنها من المحافظة على السلم والامن في العالم واللجوء الى الدول الكبرى (الدائمة العضوية) أكثر من غيرها لهذه المهمة وستقوم كل دولة كبرى ببناء شبكة من الحلفاء للمشاركة بهذه المهمة وتقاسم المنافع . ان أولى مقاصد الأمم المتحدة هي حفظ السلم والامن الدوليين ، ونصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق على ان يمتنع أعضاء الهيئة جميعا عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه أخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ، وخصص الفصل الثامن من الميثاق مجالا لتدعيم الأمن الإقليمي عن طريق المنظمات الإقليمية التي تملك الحق بالدفاع الجماعي شرط التزامها بميثاق الأمم المتحدة وتعليمات مجلس الأمن وفقآ لمضمون المادة 51ص[7] التي أعطت حق الدفاع الشرعي للدولة أو مجموعة دول إذا اعتدت قوة مسلحة على احد أعضائها على ان يتم إعلام مجلس الأمن بالتدابير المتخذة بعد وقوع الاعتداء ويتم التنسيق معه (هنالك اختلاف فقهي في اعتبار الأحلاف العسكرية منظمات إقليمية ذات صبغة وأهداف عسكرية وآخرون يعتبرون الأحلاف العسكرية ليست بمنظمات إقليمية ، لكن شرط التقيد والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والتنسيق مع مجلس الأمن هو الفيصل في هذا الاختلاف) بموجب المادة 10 والمادة 14[7] وإلزام الدول الأعضاء أو المكونة لتنظيم إقليمي بالقرارات والتدابير والتوجيهات الصادرة من مجلس الأمن كما هو واضح في المواد 52 ، 53 ، 54 وأعطى الميثاق حقا للمنظمات الإقليمية معالجة أعمال القمع بموجب المادة 53 تحت إشراف ومراقبة مجلس الأمن من الميثاق[8] ويمكننا القول بأن صلاحيات مجلس الأمن والهيئة العمومية يهدفان الى تحقيق :

1- عمل وقائي جماعي لمنع وقوع العدوان .

2- عمل علاجي جماعي لمعالجة اثأر العدوان[8] . ثم انتقلت هذه المعايير للعمل الجماعي بعد ظهور السلاح النووي (عمل جماعي لمنع استخدام السلاح النووي ومنع انتشاره – عمل جماعي لتنظيم الإشراف والمراقبة وتنسيق التعاون الدولي للاستخدامات النووية لإغراض السلمية). ويقوم جوهر الرهان هنا على نوع من المقايضة مفادها ان يعهد للدول الكبرى بمسئولية الاضطلاع بالوظائف الأمنية مقابل ضمان عدم استخدام نظام الأمن الجماعي الجديد ضد إي من هذه الدول أو الإضرار بمصالحها ، وما كان للميثاق والأمم المتحدة ان يريا النور ما لم تحصل القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وقتذاك على ما حصلت عليه من وضع متميز ، اما فيما يتعلق باحتجاج الدول الصغرى والتي لا

تتحمس لإسناد مسئولية حفظ الأمن والسلم للدول الكبرى وحدها فأنه يواجه باعتراض مماثل فالدول الكبرى تملك الموارد والإمكانات وأسلحة التدمير الشاملة الإستراتيجية والنووية التي تجعلها مرهوبة الجانب ومسموعة الكلمة وليس العكس وهذا الوضع غير قابل للتغيير إلا إذا ارتضت الدول الكبرى طواعية نزع سلاحها أو أجبرت من قبل قوى اكبر منها وهذا غير قابل للتحقيق ، ناهيك عن موقف الدول الصغرى المتقلب في توظيف ما يملكه الأقوياء لتمرير مصالحها[9] وبذلك نستطيع ان نقول ان مساعي الأمن الجماعي وفق المبادئ المعلنة للاتفاقية هو

1- العودة لمنع تغيير الواقع الدولي القائم على السيطرة للمتغيرات في اتجاه مصلحة دولة على حساب دولة أو مجموعة دول أخرى.

2- تناغم وانسجام المعاهدات الدولية الجديدة وخاصة النووية منها مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي النووي لكسب الشرعية الدولية والرأي العام الدولي.

3- تفعيل دبلوماسية تعدد الاطراف لتحقيق الأمن النووي العالمي، والاتفاقية النووية الروسية الامريكية الأخيرة تسعى الى وضع التدابير التي تمنع إيران وكوريا الشمالية والمنظمات الإرهابية من امتلاك السلاح النووي والعمل به ومن خلاله على تغيير الواقع الدولي لصالح هذه القوى على حساب مصالح طرفي المعاهدة وحلفائهما وهذا ما أكدته الاتفاقية الأخيرة في جملة لقاءت القمة في 2010/4/13 لممثلي 49 دول موقعة على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي في واشنطن والاتحاد الأوربي وقمة شنغهاي للتعاون والامن الجماعي للدول المستقلة ومؤتمر أنقرة لبناء الثقة والتعاون في 11/6/ 2010[10] التي تشير بشكل غير مباشر الى نهاية حصر الأمن الجماعي بقوة الاقتدار النووي والعسكري للولايات المتحدة في العالم ، وكذلك عدم إمكانية ارتهان ألأمن في الشرق الأوسط بالاحتكار النووي الإسرائيلي ، وعدم السماح لقوى إقليمية خارج التفاهمات مع الدول الكبرى النووية في حفظ ألأمن النووي ألإقليمي في الشرق الاوسط وغرب أسيا ، وعدم الموافقة لعودة البرازيل وجنوب أفريقا لبرامجهم النووية لان ذلك سيؤدي الى سباق تسلح نووي عالمي يقوض ألأمن الجماعي ، وان تحديد الإغراض السلمية للاستخدامات النووية يتم من قبل القوى الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة ، والاتفاقية إضافة مضمون جديد للأمن لجماعي النووي وهو حماية التكنولوجيا والأسلحة النووية من التسرب الى المنظمات الإرهابية.

الاتفاقيـة الجديـدة وإشكاليـة الأمن الجماعي والتوازن النووي في الشـرق الأوسـط:

الاتفاقية النووية الجديدة بين واشنطن وموسكو وخاصة في مجال العمل الجماعي لمراقبة عدم انتشار ونزع السلاح النووي قد ترتب حللا مؤقتا لإشكالية احتكار إسرائيل للتكنولوجيا والسلاح النوويين * وإمعان الولايات المتحدة وحلفائها الغربيون في منع ظهور قوة نووية موازية لها في المنطقة ، فدول الشرق اوسطية لا تثق بضمانة المظلة النووية الامريكية لطبيعة التحالف العضوي بين واشنطن وتل أبيب التي ترفض خضوعها لإجراءات التفتيش والمراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة والدخول في معاهدة عدم انتشار السلاح النووي التي التزمت ببنودها جميع الدول عدا الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية التي انسحبت من المعاهدة مؤخرا ، حتى يتم وضع ترتيبات أمنية معقدة تلثم من الأرض والسيادة للدول العربية المحيطة بها على ان يتم ذلك بعد سنين من التطبيع في العلاقات الإسرائيلية – العربية والتعايش السلمي بينها[11] وهي مطالب لا يمكن القبول بها وغير عملية وتساهم في ظهور مشاريع تجارب لامتلاك القوة النووية من قبل دول الشرق لموازنة الاحتكار الإسرائيلي لها كالتجارب السابقة المصرية والسورية والليبية والجزائرية وكلها تجارب تم احتوائها وإبطالها بجهود أمريكية وإسرائيلية وبمساعدة حلفائهما ، وأخرها كانت التجربة العراقية ، ثم جاءت التجربة الإيرانية التي وصلت الى مراحل متقدمة لامتلاك السلاح النووي والمقذوفات الخاصة به. ان نجاح عملية إجهاض التجربة العراقية لا يعني نجاح وسائلها مع التجربة الإيرانية للأسباب :

1- المتغير الذي حصل في مكانة واشنطن الدولية.

2- طبيعة المشاريع النووية المنتشرة في عموم الأرض الإيرانية .

3- طبيعة التعاون الإيراني النووي في شبكة مع أكثر من عشرين دولة.

4- توظيف القيمة السياسية للمشروع النووي الإيراني في إستراتيجية تمدد النفوذ في الشرق الأوسط مع مرتكزات موجودة فعلا تهدد المصالح الغربية ، فمنذ تصريح الرئيس الإيراني رافسنجاني المشهور عام 1989(أن إيران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث)[12] مرورا بتصاريح الرئيس احمد نجاد المثيرة للجدل حول ضرورة تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة) أقامت إيران العديد من الاتفاقيات والمعاهدات للتعاون مع الدول النووية في تكنولوجيا الذرة وبناء المفاعلات لا تقدر الولايات المتحدة من ضبط المراقبة على هذه الشبكة المعقدة من العلاقات لوحدها أو مع حلفائها التقليدين إلا من خلال تعاون أهم عقدتين في هذه الشبكة وهما الصين وروسيا الاتحادية ، بيد ان الإشكالية النووية في

الشرق الأوسط ستبقى قائمة حتى لو تم تفكيك البرنامج النووي الإيراني لعجز الاتفاقية النووية الأخيرة بين واشنطن وموسكو عن إخلاء المنطقة من السلاح النووي ، ولعل الاتفاقية تنجح ولو بشكل مؤقت في تقديم مظلة نووية أكثر حيادية من المظلة الامريكية ولكن فشلها سيدفع دول أخرى كأن تكون السعودية أو مصر وتركيا الى تبني بناء برنامج نووي ليوازي القوة النووية الإسرائيلية ، كما ان التركيز من تسرب السلاح النووي للارهابين من إيران وكوريا فقط دون إسرائيل سيخلق بيئة نفسية في المنطقة تعاني أنظمتها السياسية الكثير لموائمة الاتفاقية مع شعوبها .

الاتفاقية الجديدة وإشكالية السلام النووي الكوري الشمالي و الأمن الجماعي لشرق أسيا:

ان أزمة البرنامج الكوري الشمالي النووي الذي تم بناء مراحله الأولي بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي السابق عام 1967 والذي تطور بشكل ملحوظ عام 1986 لينتج حوالي 6 كيلو غرام من البلوتونيوم بدأت عام 1987 عندما سجلت الأقمار الصناعية الامريكية تجربة تفجير نووية عالية لكوريا الشمالية مع بناء مفاعلين (50 ميغاوات في يونغ بيون و 200 ميغا وات في تاكيون)[13] ونشر تقرير استخباراتي أمريكي يشير الى إمكانية إنتاج كوريا الشمالية من 1-2 قنبلة ذرية مخالفة بذلك التزاماتها اثر توقيعها على معاهدة npt عام 1985 بضغط روسي ، ثم تعهدت كوريا الشمالية بموجب اتفاق مع واشنطن بتجميد برنامجها ثم تفكيكه تدريجيا مقابل مساعدات متنوعة وخضوعها لولاية الوكالة الدولية للطاقة عام 1992 التي بادرت الى ختم مفاعلاتها ووضع الكاميرات الدقيقة لمراقبتها ، لكن الأزمة عادت مع الوكالة الدولية والمجتمع الدولي عام 2002 اثر اكتشاف برنامج سري لتخصيب اليورانيوم فطردت كوريا الشمالية المراقبين الدوليين وأزالت الأختام وعاودت نشاطها النووي وأعلنت في 28/ سبتمبر/ 2004 أنها بصدد إنتاج قنابل نووية للدفاع عن النفس ضد التهديدات الامريكية وفي 10/ فبراير/ 2005 أعلنت للمرة الأولى امتلاكها قنابل نووية وسارعت في إتمام تجربتها النووية في أكتوبر 2006 لإنتاج من 5-8 سلاح نووي من 8 كغم من البلوتيوم و23 كغم من اليورانيوم العالي التخصيب ، ثم وضحت بعد ذلك استعدادها للتفاوض من مركز القوة (وهذا ما تريد إيران تقليده مع الغرب) وتدخلت بكين لاستثمار تعاونها مع بيونغ يانغ لتقوية مكانتها في العلاقات الدولية (هذا التنسيق تكرر اثر زيارة الرئيس الكوري الشمالي لبكين في 2010/4/6 إي قبيل توقيع الاتفاقية النووية الأخيرة بين واشنطن وموسكو في 2010/4/8) وصرحت في أكتوبر2008 عن وجود اتفاق بينها وبين وكوريا الشمالية يقضي بقبول الأخيرة تفكيك برامجها النووية مقابل بعض الشروط[14] وبالتأكيد سيكون

من ضمن الشروط مشاركة بكين وبيونغ يانغ واشنطن في الأمن الجماعي لشرق أسيا والمحيط الهادي وبسبب رفض واشنطن الشروط الكورية الشمالية التي استمرت في ضغطها بأجراء تجربة تفجير نووي ناجح تحت الأرض في 25/ مايو/ 2009 التي أيد المسح الجيولوجي الأمريكي والدولي هذا التفجير[15] ، فتصدع الأمن النووي في هذه المنطقة والذي كانت تقوده منفردة الولايات المتحدة الامريكية التي أضحت إمام الخيارات التالية :

1- الاعتراف بالأمر الواقع والسماح لكوريا الشمالية لتكون قوة مهمة في صنع وحماية الأمن الجماعي والنووي في هذه المنطقة المهمة في العالم بيد ان حلفاء واشنطن اليابان وكوريا الجنوبية سيرفضون ذلك وسيلجئون الى بناء قوة نووية موازية أو متفوقة على القوة الكورية الشمالية ، وسيدخل العالم في سباق تسلح يطال الدول الاخرى ويلحق الضرر البالغ بالمصالح الامريكية والغربية .
2- ترك مهمة إقناع أو إجبار بيونغ يانغ على تجميد وتفكيك برنامجها النووي على عاتق روسيا الاتحادية والصين وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة دون تدخل واشنطن، سيرتب ذلك تقدم مكانة موسكو وبكين دوليا على حساب تراجع المكانة الدولية لواشنطن
3- التعاون مع روسيا في المضامين الأمنية لقاء منافع اقتصادية ونفطية في الشرق الاوسط وأفغانستان كتعويض عن الخسائر المحتملة في إيران وكوريا الشمالية ثم الانطلاق بالتعاون مع الصين لتفكيك برنامج كوريا الشمالية وإيران بغطاء الأمن الجماعي. وقد اتخذت واشنطن الخيار الثالث .

الاتفاقية الجديدة وإشكالية الأمن الجماعي الأوربي والدرع الصاروخي :

بعد نجاح روسيا الاتحادية في بناء القوة الاقتصادية وخاصة في مضامين الاستثمارات النفطية والغازية والقوة السياسية الداخلية والاقليمية وعودة حضورها المؤثر في الدول المستقلة وفي جورجيا وقرغستان والقوقاز وبولندا وكلها مناطق جاهدت واشنطن بدون نجاح كامل في إحلال نفوذها فيها على حساب إزاحة النفوذ الروسي عنها ، واجتهدت موسكو في طرح روية عدم تجزئة الأمن الأوربي عن النشاطات الاقتصادية الأوربية واعتبار الأمن الأوربي مسئولية دول المنظومة الأوربية قبل ان يكون مسئولية الولايات المتحدة ، ومثالنا على ذلك تصريح وزير خارجية روسيا الاتحادية في ميونخ 201/2/26 (ان توقيع اتفاقية أمنية أوربية على أساس المبادرة الروسية سيسمح بإلغاء الغرائز السياسية الحربية القديمة في السياسة الاوراطلسية الحالية)[16] فعدم تجزئة الأمن الأوربي وربطه بنشاط منظمة التعاون الأوربي الاقتصادي والذي

رحبت به (كاثرين اشتون الناطقة باسم الاتحاد الأوربي في الدورة 46 للسياسات الأمنية للاتحاد)[17] وعدم ربط دول كانت سابقا منضوية تحت خيمة الاتحاد السوفيتي ومحاذية لروسيا الاتحادية عند حدودها الغربية وبقاء تجزئة يوغسلافيا ومأساة القوقاز بالشكل الذي يهدد الأمن القومي الروسي في أهم مستوياته الجيوسياسية ، كلها مطالب أمنية قومية ضرورية تأمل موسكو من خلال الاتفاقية الوصول الى حلول مرضية مع واشنطن الذي يعتبر مشرعها في الدرع الصاروخي الأوربي ناسفا لجميع هذه المطالب لان خصائص هذا الدرع :

الدرع الصاروخي الدفاعي الأمريكي **united states missile defense** هو نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صاروخية مستندة على نقاط ارتكاز جغرافية عديدة قادرة على إسقاط إي صاروخ باليستي معادي عابر للقارات يستهدف الولايات المتحدة وحلفائه ، وشكل هذا المشروع في مستواه المحدود لمسرح العمليات للقوات والقواعد المتواجدة في أوربا أو في مستواه الكوني لأمن مصالح الولايات المتحدة[18] إشكالية في الرؤية الأوربية الساعية لمزيد من الحرية في قيادة ملفها الأمني بعيدا عن الهيمنة الامريكية والرؤية الروسية الساعية للمشاركة الأمنية الأوربية في إطار التعاون مع واشنطن في مشروعها هذا الذي يخل بشكل كبير في توازن القوى ويجعل الأراضي الروسية والصينية في حالة تهديد مباشر وخاصة في حالة امتداد حدود هذا الدرع الى اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ، وهنالك هواجس شرق أوسطية من دور إسرائيل في هذا المشروع خاصة بعد تلقيها مساعدات تقنية ومالية متعلقة به ، وان بقاء المشروع النووي الإيراني وتطور المقذوفات الصاروخية الخاصة به تدعو دول المنطقة من حلفاء واشنطن للترويج لتمدد هذا المشروع في أراضيها وتسعى الصين وموسكو الى حل هذه الإشكالية من خلال التعاون مع واشنطن في اتفاقية ستارت النووية الجديدة سيما وان اتفاقية سالت النووية الموقعة بين موسكو وواشنطن عام 1972 حظرت قيام مثل هذه الشبكات الصاروخية[19] وتبرر واشنطن بنائها لهذا المشروع في المخاطر المحتملة من المشاريع النووية الكورية الشمالية والإيرانية ، كورقة ضغط على بكين وموسكو لمساعدتها بفاعلية في تفتيت هذين المشروعين تحت غطاء الأمن الجماعي النووي ومعاهدة ستارت 2 الجديدة .

أثر الاتفاقية النووية الجديدة الامريكية الروسية في العلاقات الدولية :

اتسمت المعاهدات النووية بوجود نوايا غير معلنة بشكل اكبر من النوايا المعلنة ، وكلاهما يتمحوران حول

1- احتكار إسرار إنتاج السلاح النووي للضمان التفوق .

2- توظيف هذا التفوق لتثبيت أو زيادة المنافع السياسية والأمنية والاقتصادية.
3- الاتفاق على عدم استخدام السلاح النووي بين القوى النووية الكبرى مهما كانت مستويات الصراعات بينهما.
4- التوقيع على المعاهدات ثم الانطلاق لتغيير الوقائع نحو الأحسن لكل طرف صوب الاتفاق مجددا على اتفاقيات أخرى جديدة تحقق منافع إضافية للطرف الذي يحقق التغيير الأفضل في جانبه .
5- تغليف الاتفاقيات بألا طر المنسجمة مع القانون الدولي والقانون النووي الدولي.
6- تشكيل تكتل لمجموعة من الدول ذات التأثير الجيوسياسي والاقتصادي لضمان التفوق على التكتلات الدولية المناهضة .

انعكاس الاتفاقية الجديدة على مستقبل تفاعلات العلاقات الدولية :

لم تنفصل اثأر هذه الاتفاقية عن مجمل تفاعلات العلاقات الدولية في الاتفاقات النووية وخاصة الثنائية رغم وجود اختلاف في خصائص عناصر القوة لإطرافها ، ومن يحلل النوايا المعلنة وغير المعلنة للاتفاقية النووية الجديدة بين واشنطن وموسكو في 2010/4/8 يحدد المسارات الجديدة لطبيعة التفاعلات الدولية، أنها رتبت موقف شبه متطابق إزاء الملف النووي الإيراني تجسد في المواقف المعلنة لقرار مجلس الأمن الأخير المرقم 1929 في6/9/ 2010 حول فرض عقوبات إضافية على إيران من اجل إرغامها على الخضوع لتدابير وكالة الطاقة الدولية وبعد ذلك الى الموافقة على تفكيك برنامجها النووي ، اما النوايا الغير معلنة فيلتمسها في حديث رئيس وزراء روسيا الاتحادية يوم 8/ 6/ 2010 مع رئيس الوزراء التركي اردودكان بالمؤتمر الصحفي لمؤتمر بناء الثقة في أنقرة حيث ذكر بأن العقوبات ستصدر لكن التعاون النووي للإغراض السلمية بين طهران وموسكو في مفاعل بوشهر سيستمر وان تصدير الأسلحة فوق التقليدية (صواريخ أس 300) لإيران سيتوقف التزاما بقرار مجلس الأمن وأن طريق التفاوض والدبلوماسية ما زال مفتوحا[20] وأكد الرئيس الروسي في مؤتمر شنغهاي للتعاون الذي يضم روسيا الاتحادية أو أوزباكستان و طاجاكستان و الصين على التعاون في منع انتشار الأسلحة ومنع تسربها للإرهاب ورفض قبول إيران في مجلس تعاون شنغهاي على اعتبار أنها خاضعة للعقوبات رغم أنها كانت تحضر في المؤتمرات السابقة دون الإيغال في العقوبات ، كلها مؤشرات تدل على الالتزام بالمعاهدة مع واشنطن وعدم غلق الباب نهائيا مع إيران[21] ثم انطلقت روسيا في تنفيذ نواياها المعلنة لدعم التعاون مع واشنطن في هذه الاتفاقية من خلال فتح ممرات للدعم

اللوجستي لقوات الناتو عبر أراضيها في حربهم في أفغانستان[22] مثل هذه التدابير تشكل النوايا المعلنة والمنسجمة مع الاتفاقية الأخيرة ، اما المنافع التي ستحصل عليها موسكو جراء هذا التعاون وهي لم تذكر في الاتفاقية فتشكل نتائج المتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية للطرفين ، كذلك تطرق الرئيس الأمريكي في مؤتمره الصحفي بعد صدور القرار في واشنطن بأنه لا يريد إلحاق الضرر بالشعب الإيراني وان إصدار العقوبات لا تعني إلغاء الخيارات الدبلوماسية فالرئيس الأمريكي بنواياه الغير معلنة يدعو الدول للتعاون معه لتغيير النظام السياسي الإيراني الحالي بغيره موائم لواشنطن من خلال تكثيف العقوبات بشكل متصاعد لخلق بيئة نفسية إيرانية شعبية نافرة للنظام السياسي وبيئة دولية اقليمية تبحث عن روابط اكثر ضمانة ومنفعة مع غيره وصولا لتطبيق الاقتراح الذي قدمته فرنسا عام 2005 بسحب التكنولوجيا النووية من الدول التي تنسحب من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووي ، فموسكو تراقب تنفيذ واشنطن للمعاهدة بمشاركة حقيقية في الأمن الجماعي النووي والتعاون الاقتصادي ورفع الحظر على تصدير الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية الروسية لأهميتها بتنظيم شبكة علاقتها الدولية الجديدة للانطلاق بعدها بالمشاركة مع واشنطن بالدرع الصاروخي المزمع بنائه حول أوربا الشرقية أو إلغائه كي تستمر قدما في التعاون لإجبار إيران وكوريا على تفكيك برنامجيهما النووية وعكس فأن طريق العودة مفتوحا للتعاون مع النشاط النووي الإيراني بفاعلية اكبر ، والرئيس الأمريكي يقصد بشكل غير مباشر بأنه يراقب حجم التعاون الروسي مع واشنطن في الملف النووي الإيراني والكوري والحرب في أفغانستان وما هي التدابير التي ستتخذها روسيا في ضبط القدرات النووية لحلفائها من دول الاتحاد السوفيتي السابق بعد توقيع الاتفاقية ، وما هو حجم قدرتها في الصراع الشرق الأوسطي ومحاربة القاعدة كي تطور واشنطن التعاون المشترك مع موسكو الى مستويات الشراكة وتقسيم المنافع العالمية، النوايا المعلنة وغير المعلنة كلها ستساهم في تحديد مسارات جديدة للعلاقات الدولية أو تمتين علاقات قديمة أو تهميش علاقات حالية، ان هاجس الدولتين العظمتين هو المحافظة على الاحتكار النووي وتقاسم المنافع دوليا وكانت حالة التوازن بينهما واضحة في الحرب الباردة والوفاق ، ثم تغيرت لصالح واشنطن في العقدين الأخيرين ، ونجحت موسكو باجتهاد للتقرب من عودة التوازن ، وهذه الاتفاقية سوف تساهم في تغيير وتفعيل التفاعلات الدولية من خلال :

تمحور واشنطن وموسكو وبكين حول حلفائهم في دبلوماسية متعددة الاطراف غطائها مجموعة القوانين الدولية وخاصة النووية منها ومعاهدات واتفاقيات مع القوى الإقليمية في

مضامين الأمن والاقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان ، وما مظاهر توالي المؤتمرات الإقليمية لمجموعة الدول المستقلة ودول اتفاقية شنغهاي ومؤتمر بناء الثقة المتبادلة لدول أسيا الوسطى وتركيا برعاية موسكو خلال شهر حزيران 2010 ورعاية واشنطن لقمة دول اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والدول الثمانية الاكثر غنى والدول العشرين الغنية ناهيك عن تواتر اجتماعات الاتحاد الأوربي حول الأمن النووي والتعاون الدولي مع الوكالة الدولية للطاقة والتعاون النووي للإغراض السلمية[23] ،.

في طبيعة تأثير الاتفاقية النووية على العلاقات الدولية : الاحتكار النووي كان وسيبقى عنصر قوة للدولة الكبرى في علاقاتها الدولية ، الصين وفرنسا رفضتا التوقيع على معاهدة 1963 تحت حجج الحرص على السلامة البشرية ، لكن الدوافع الغير معلنة كانت الانتظار والاجتهاد لحين امتلاك المخزون الكافي من الأسلحة النووية الذي يصل الى المستوى المؤثر في علاقاتهما الدولية . واتفاقية عام 1968 كانت تلزم الاطراف الموقعة عليها بعدم تسريب ونقل التكنولوجيا النووية الى دول العالم الاخرى الغير نووية ، لكننا وجدنا تسربها ونقلها الى إسرائيل بطرق ملتوية من قبل الولايات المتحدة والتي ساعدت إيران الشاه ايضآ عبر الحصول على المواد المشعة من خلال المفاعلات الذرية ، كذلك ساعدت الصين باكستان في هذا المجال لمواجهة الهند التي تم إعدادها كقوة نووية من قبل الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة بعد خسارتها بالحرب عام 1962 مع الصين لإيقاف تمدد نفوذ الصين وهي دولة نووية[24]، وحيث ان الصراع الدولي وقتذاك كان يقوده قطبان عمل كل منهما على خلق جيوب نووية تابعة لهذا القطب أو ذاك تخدم المظلة النووية لكتلة كل قطب بشرط ان تكون هذه الجيوب مسيطر عليها من قبل قادة القطبين لترتب له قوة عند توقيع أية اتفاقية نووية ، وتتسم الاتفاقيات النووية بوجود هاجس عدم الانغماس في استنزاف الموارد المادية والبشرية في سباق التسلح النووي المكلف جدا ، وبمسئولية الأمن الجماعي ، والابتعاد عن مخاطر الانتحار المتبادل في استخدامات السلاح النووي، ولعل وثيقة المبادئ الأساسية التي وقعها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون مع الرئيس السوفيتي ليونيد برجنيف في 1972/5/26 بقيت هي الاطار العام لجميع الاتفاقيات النووية بينهما ومن بنودها :

1- التعهد بتجنب المواجهة العسكرية المباشرة ومنع نشوب حرب ذرية.

2- تواصل الجهود للعمل على تحديد إنتاج الأسلحة الإستراتيجية (النووية) .

3- تعميق الروابط الاقتصادية بين الطرفين[25] فأرتفع عدد الشركات الغربية العاملة في أوربا الشرقية من 150 شركة عام 1968 الى 1000 شركة عام 1976 وقامت الدول الأوربية بتمويل مشروع غاز سيبيريا الضخم والحيوي بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي يربط المصالح مع ألمانيا وايطاليا كتعبير عن تأثر المصالح الاقتصادية بالاتفاقيات النووية[24]، كذلك انعكس التعاون الاقتصادي والسياسي بين واشنطن وحفائها من جهة والصين من جهة أخرى بعد زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الشهيرة للصين في 1972/2/21 وإبرام اتفاق التعاون الأمني في المحيط الهندي وشرق أسيا بعد التفاهم على حظر انتشار واستخدام السلاح النووي ، وكانت هذه الزيارة مدخل لعودة الصين الى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحل محل تايوان وبداية لتوسيع التعاون الاقتصادي بين واشنطن وبكين[25] فأنسحب ذلك على حلفاء كل طرف فدخل المعسكران الشرقي والغربي بسياسات التعايش السلمي والوفاق بعد التصديق على معاهدة سالت 1 عام 1972 ومعاهدة سالت 2 عام 1979 النوويتان[26] ، وان اضطرار الولايات المتحدة لتوقيع هذه الاتفاقيات في عقد السبعينات من القرن الماضي كان بسبب تفوق الاتحاد السوفيتي عليها في أماكن حروب النيابة في مناطق العالم الثالث ولضغوطات اقتصادية وارتفاع أسعار النفط وتحول المبادرة بيد المنتجين للنفط وخروجها عن يد المستهلكين ، استطاع الاتحاد السوفيتي احتواء هذه التداعيات على اقتصاده ، حيث ارتفعت مساهمات المعسكر الشرقي في مجمل التجارة العالمية الى 18% والمجموع الكلي للتجارة السوفيتية ازداد بين الأعوام 1955-1966 مرتين ونصف المرة ، وازداد مع الأقطار النامية ستة إضعاف ، وكان الشرق الأوسط يستوعب 1/ 3 صادراته[27]، اما في الجانب الأمريكي جاءت تقلبات صرف العملات لتؤثر في الإبقاء على معدلات النمو الاقتصادي فيه، وخسر مواقع جيوسياسية مهمة في أمريكا اللاتينية وجنوب غرب أسيا وإيران واليمن والقرن الإفريقي، ناهيك عن فشل حصارها المستمر ومحاولاتها المتكررة لتغيير النظام السياسي في كوبا[28] ، فتوازن القوة النووية مرهون بتوازن القوة الاقتصادية والسياسية عند التوقيع على المعاهدات النووية التي تحقق توازن المنافع للأطراف الموقعة عليها. وضعت الولايات المتحدة الاستراتيجيات والخطط والبرامج لإدارة النظام الدولي والنووي في العالم مع الاتحاد السوفيتي على ان تسحبه الى سباق التسلح إستراتيجي مستمر، فتنوعت منصات المقذوفات الأرضية والجوية والبحرية وأنظمتها العالية التقنية والكفأة ودخلت العقول الذكية الاصطناعية فيها، وتنوعت مجالاته

حتى وصلت الفضاء الخارجي وكانت حلقاته التقنية فيه معقدة جدا ومكلفة جدا وتطلب التوازن فيها استنزاف كبير لموارد الاطراف المتنافسة فيه وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي ريغان في مبادرته لإطلاق برنامج حرب النجوم (trategic defiance initiative – the star war) وهي تقوم على فكرة الاستخدام المكثف للإشعاعات ومنها أشعة ليزر في تدمير الصواريخ المهاجمة من محطات في الفضاء الخارجي وهو تطور نوعي لم يرد في اتفاقية سالت1-2[29] ، إضافة الى تفوق أمريكي أوربي ياباني متصاعد في التكنولوجيا الحيوية والميكروويف والريبورت والرقائق الدقيقة والليزر فائق القوة والموصلات الفائقة والبصريات الليفية وتمييز الهدف اوتوماتيكياً واندماج البيانات والرادار فائق الحساسية والصفيف وتكنولوجيا البيئة وتعبئة الالكترونيات وتكنولوجيا الاستنساخ[30] وكان القصد من ورائه استنزاف اكبر لموارد الاتحاد السوفيتي واللحاق الشلل في اقتصاده ومن ثمة محاصرة تغلغله وتمدده في العالم ، ثم بعد ذلك سحبه الى طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاقية نووية جديدة ترتب مصالح ومنافع أوسع للولايات المتحدة ، وقد حدث ذلك فعلا اثر الخسائر المادية الكبيرة للسوفيت في حرب أفغانستان بعد دخولهم إليها عام 1979 وقطع تزويد القمح الأمريكي عنهم وتنامي الاضطرابات الحزبية والاقتصادية والسياسية داخل المعسكر الشيوعي وداخل البيت الروسي، وعندما ذهب الرئيس السوفيتي الأخير غورباتشوف الى جنيف للتباحث حول الحد من سباق التسلح النووي بين السوفيت والأمريكان عام 1985 وللتأكيد على اتفاقية سالت 2 ومحاولة تطويرها الى مضامين أوسع تخفيفا من عبأ تكاليف سباق التسلح على الاقتصاد السوفيتي الذي تراجع معدل نموه الى الصفر خلال هذه الفترة وعم التراجع على المعسكر الشيوعي كله ، وكانت القيادة تخطط لإعادة البناء للاقتصاد السوفيتي بموجب أطروحات البيريستريكا لغورباتشوف الذي احتاج الوقت والانصراف من سباق التسلح الى تجديد أنظمة الدولة ، فشل في ذلك وفشلت ايضاً جميع محاولاته للحصول على توازن في تقليص عدد وأماكن الأسلحة الإستراتيجية في مؤتمرات ريكافيك بأيسلندا للأعوام 1986- 1987 وحتى بعد إعلان السوفيت في 22 تموز 1987 في جنيف عن استعدادهم لإتلاف جميع الصواريخ متوسطة المدى في القسم الأسيوي من الاتحاد السوفيتي[31] جاء هذا السلوك السياسي السوفيتي والمنظومة الشيوعية والاتحاد السوفيتي مثقلان بالديون الخارجية الأخذة بالارتفاع من 70 مليار عام 1985 الى 85 مليار عام 1986[32] ولم يجدي نفعا خطاب غورباتشوف يوم 7ديسمبر1988 في مبنى

الأمم المتحدة بحضور ممثلي 150 دولة أعرب عن استعداد بلاده لإنهاء الحرب الباردة وإنهاء تباعد بلاده عن الغرب وإعطاء الحرية للشعب السوفيتي في تقرير مصيره[33] وواجهت الإدارة الامريكية الطلبات السوفيتية باستهانة والاستمرار في تطوير مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم) الذي ينقل سباق التسلح النووي في بيئة جديدة لا يقدر على تحمل تكاليفها الاقتصاد السوفيتي ، فجاء الرفض الأمريكي لتوقيع اتفاقية متكافئة ومتوازنة مع السوفيت لأنهم متفوقون اقتصاديا وتكنولوجيا وخاصة في حلقات (التسليح في برنامج حرب النجوم) مع وجود تقهقر وتراجع للنفوذ السياسي السوفيتي محليا اقليمياً وعالميا ، يقابل ذلك ضعف وتقهقر في القوة الاقتصادية والسياسية للطرف النووي العالمي الثالث وهو الصين التي عانت من أزمات اقتصادية تتعلق بالنظرية الأيدلوجية والآليات الاقتصادية حتى اضطرت الى نهج (اقتصاد السوق الاشتراكي) للتحرر من القيود الشيوعية ومعالجة مظاهرات المعارضة المتنامية ضد الحكومة الصينية وأبرزها مذبحة مظاهرة تينانمين عام 1990 فمالت الى مجارات الولايات المتحدة وخاصة بعد الزلزال السوفيتي واتفاق نهاية الحرب الباردة الموقع بين بوش الأب وغورباتشوف في 1989/12/2 بجزيرة مالطا والذي يعني انتفاء الأهداف السابقة للاتفاقيات النووية بين موسكو وواشنطن فانعكس ذلك على تفكك المعسكر الشيوعي الى دول مختلفة في سياساتها وعلاقاتها الدولية الجديدة ، واتجهت الدول الأوربية للتعاون في معاهدة ماستريخت عام 1991 وقمة حلف الناتو لترتيب الأمن الأوربي عام 1991 بعيدا عن المظلة الامريكية مع استقلالية اكبر في علاقاتهم الدولية[34] واحتكرت واشنطن قوة العلاقات الدولية لغياب المنافس الند لها ، فغيرت الصين علاقاتها الدولية ودخلت مع هونك كونك وتايوان في منظمة التعاون الإقليمي أيبك عام 1991 وأيدت مع موسكو جميع القرارات الدولية التي طلبتها الولايات المتحدة ضد العراق جراء دخوله الكويت في 2 أب عام 1990 مستغلة هذا الحدث لتعيد ترتيب نشر أساطيلها وجيوشها وقواعدها وترسانته أسلحتها في العالم[35] واستغلت هذه الحادثة في إجراء التجارب على جميع الأسلحة الإستراتيجية بغياب المنافس الند المراقب أو الطرف الملتزم معها باتفاقية حظر استخدام أسلحة التدمير الشامل فالاحتكار النووي هنا رتب منافع عديدة للولايات المتحدة في علاقاتها الدولية، وبقي خطر تسرب الأسلحة النووية من حلفاء الاتحاد السوفيتي لدول خارجة عن السيطرة الامريكية الهاجس الأكبر لواشنطن ، فانتقل اتجاه سياسيها الخارجية في علاقاتها الدولية من محاصرة العدو الاول (الاتحاد السوفيتي

المنهار) الى محاصرة منافذ تسرب المواد النووية الى الأعداء المحتملين لواشنطن ، في ظل هذه الوقائع لا معنى للالتزام بأية اتفاقية نووية وهي وقائع كانت ومازالت تحدد الالتزام بالاتفاقيات الدولية. المهم للولايات المتحدة وقتها ليس الاتفاقيات بل ما ستؤول إليه الأوضاع في المعسكر الشيوعي المنهار وقد عبر عن ذلك جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة وقتذاك حين خاطب غورباتشوف (ليس هناك سبيل لتوقع الآثار المتعددة لخروج عفريت الحرية من القمقم)[37] لذلك نجد ان الولايات المتحدة عملت في جميع المضامين على إنتاج أنظمة سياسية في دول المعسكر الشيوعي المنهار تتناغم مع الأطروحات الاقتصادية والفكرية للغرب الرأسمالي قبل الخوض في إي ترتيبات أمنية معها وخاصة في المجال النووي وهذا ما يفسر تقديم الولايات المتحدة 2,5 بليون دولار للاتحاد السوفيتي المتفكك وللدول الشيوعية السابقة حصلت روسيا الجديدة على الثلثين لضمان موائمة التغيرات السياسية والاقتصادية في دول المعسكر المنهار صوب النظم الديمقراطية ، وقد شكلت لجنة مشتركة لمتابعة هذا الأمر برئاسة نائب الرئيس الأمريكي وقتذاك (كور) ورئيس الوزراء الروسي (فكتور تشرنومردن) ولهذا جاءت ستارت 1 لصالح الامريكان وخاصة في مجال الصواريخ الحاملة للرأس النووية[38] ورتب هذا التراجع للقوة الإستراتيجية الروسية قدرة أمريكية ولحليفتها إسرائيل لانتزاع موافقة موسكو في بناء نظام سياسي اجتماعي موائم للغرب[39] .

القانـون الـدولي النـووي international nuclear law والمعاهدة الجديدة :

المدرسة القانونية تعرف القانون الدولي (بأنه مجموعة القواعد الحاكمة للعلاقات بين الدول في مجال خلافاتها وتعاونها لصيانة تعايشها السلمي[40] وعرفه روسلوب(بأنه قانون ينظم العلاقات بين الدول مدفوعا بروح التوفيق والانسجام) وهنالك تعار يف عديدة بيد ان الأقرب الى المفهوم المعاصر(أنه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الدول وغيرها من الأشخاص في علاقاتهم المتبادلة)[41]وتوسعت أحكام وقواعد القانون الدولي بقيام الأمم المتحدة، وعقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الاطراف تتسع مضامينها حسب اتساع التعاون الدولي وحسب ظهور نشاطات جديدة ، فكل نشاط جديد يظهر مصالح مؤثرة جديدة يؤدي الى ظهور ونشوب صراعات يقتضي تنظيمها ظهور قانون عادل وعقلاني وهكذا ظهر القانون الإنساني وقانون الفضاء وقانون البحار وقوانين المياه والأنهار الدولية وقانون البيئة ، ومن أهم أسباب ظهور القانون النووي الدولي الفرع الجديد للقانون الدولي[40] .

1- التسليح النووي والاستخدام غير السلمي للطاقة يهدد مصير البشرية أنسانا وحيوانا ونباتا.

2- الاستخدام السلمي للطاقة النووية يستدعي التنظيم الدقيق والقواعد الضابطة والرقابة الصارمة.

3- التعاون مابين الدول النووية والدول غير النووية في مجالات السلمية النووية .

4- المراقبة المستمرة والدقيقة لهذه التدابير للخطورة الكبيرة على البشرية عند تسرب إشعاعاتها .

وقد ألزمت هذه الأسباب وجود علاقات دولية نووية مابين الأمم المتحدة والدول النووية والدول التي تطلب الحماية من الدول النووية وكذلك الدول التي تشتكي وتطرح مخاوفها من بعض الدول النووية ومن هنا جاءت أهمية القانون النووي المستند على المعاهدات النووية في تنظيم العلاقات الدولية ، والاتفاقية النووية الأخيرة ستزيد من التفاعلات في العلاقات الدولية صوب نظام دولي قانوني جديد أكثر تأييدا واستقرارا ، مع اتساع المهام الخطيرة للوكالة الدولية للطاقة من ناحية التفتيش والرقابة وتنظيم الضمانات ، واهم المصادر التي يعتمد عليها القانون النووي الدولي: :

1 . القرارات والمعاهدات الدولية: شكلت قرارات المنظمات الدولية والاتفاقيات متعددة الاطراف في مجال الأسلحة النووية ساحة لتطبيق التكتيكات والبرامج التي تخدم الإستراتيجيات والأهداف العليا بموجب خصائص العلاقات الدولية السائدة في وقت إبرامها وتصديقها. ومن أهمها :

- قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة لإقامة لجنة للطاقة الذرية في 1946/12/24
- والقرار 1653 عام 1961 الذي حرم استخدام الأسلحة النووية مناقض للأهداف وميثاق الأمم المتحدة .
- تعاون الأمم المتحدة مع الإعلان الاول في القاهرة عام 1964 واعلانها في1993/8/5 وقد شكل ذلك ضغطا لتنازل دولة جنوب أفريقا عن برنامجها النووي وانضمامها الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 1991/7/10 وإبرام اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة بدء العمل فيه 1991/9/16 .
- قرار الجمعية العمومية المرقم 2263في 1974/12/9 القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ويمكن اعتبار القرار 71/48 المتخذ خلال الجلسة العامة 81 بتاريخ 1993/12/16 تأكيدا على القرار السابق[42] .

- **قرار الجمعية العمومية رقم 106/44 في 1989/12/15حول التأكيد والتعديل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء واتفقت علية الاطراف المعنية في 1993/8/10.**
- **قرار الجمعية العمومية رقم 73/48 في 1993/12/16 حول الاقتناع بضرورة نزع وإزالة أسلحة الدمار الشامل .**
- **قرار 70/48 للجلسة الثانية والأربعين للجمعية العمومية في 1994/12/16حول تخويل لجنة مختصة للولاية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويـة .**
- **جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بموضوعة البرنامج النووي التسليحي للعراق للفترة من آب 1990 لغاية نيسان 2003 وقراره المرقم 1540 في 2005/4/28 للتأكيد على تدابير السيطرة على المواد النووية * ، وقراراته المتعلقة بموضوعة البرنامج النووي الكوري الشمالي قرار التعاون النووي لعام 1992 وقرار مجلس الأمن 1718 لعام 2007 والقرارات اللاحقة بعده وكذلك المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني للأعوام 2006، 2007 ، 2008 ، وأخرها القرار 1929في 9/ حزيران / 2010[43] .**
- **إعلان مؤتمر دول عدم الانحياز في القاهرة 1964 وقرارها في كوالا لامبور عام 1976 وقرارها في مؤتمر جاكارتا عام 1992 .**
- **إعلان منظمة الوحدة الإفريقية في 21/ تموز / 1992 المتضمن قرارا بشأن جعل إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.**
- **قرار منظمة المؤتمر الإسلامي في الدار البيضاء كانون الاول 1994 بشأن تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية والحق الثابت للدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية[44] إعلان الرياض في 2005/2/8 القاضي بتفعيل قرارات مجلس الأمن 1267 – 1373 – 1526 – 1540 – 1566 – المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتوصية لاتخاذ التدابير لمنع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد النووية الى الإرهابيين .**
- **معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام 1963 وقعت عليها 123 دولة .**
- **معاهدة المبادئ الحاكمة للنشاطات في الفضاء الخارجي لعام 1967 وقعت عليها 94 دولة. – معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية في أمريكا اللاتينية لعام 1967 وقعت عليها 25 دولة.**

- معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1970 والتي تعتبر أوسع اتفاقية من ناحية التوقيع عليها من قبل جميع الدول (باستثناء إسرائيل والهند وباكستان وأخيرا انسحاب كوريا الشمالية منها) .
- معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في قاع البحار والمحيطات وباطن الأرض الموقع عليها عام 1971 من قبل 92 دولة .
- معاهدة راروتونكا حول اعتبار منطقة الباسفيك خالية من الأسلحة النووية لعام 1985 والموقع عليها من قبل 11 دولة.
- معاهدة تقييد الأسلحة التقليدية في أوربا منطقة المحيط الأطلنطي حتى جبال الاورال لعام 1990 وقعت عليها 30 دولة أوربية ودخلت حيز التنفيذ عام 1992[45] .

2 . المعاهدات الثنائية : رغم ان كل معاهدة نووية سابقة هي بنت ظروفها الرمانية والمكانية ، إلا ان جميعها ساهمت في وضع الأسس القانونية والسياسية للاتفاقية الجديدة ، ومن ابرز هذه المعاهدات : معاهدة سالت الأولى وقعت في موسكو عام 1972 .

- معاهدة سالت الثانية وقعت في فينا عام 1979 (جمدها الرئيس كارتر بسبب غزو السوفيت عام 1979 لأفغانستان) .
- معاهدة تحديد قوى الأسلحة النووية المتوسطة المدى inf وقعها الرئيس الأمريكي والسوفيتي في واشنطن1987 بهدف تحديد الصواريخ النووية في أوربا .
- معاهدة ستارت الأولى وقعها الرئيس غورباتشوف والرئيس بوش الأب عام 1991 وصودق عليها عام 1992 ، ان تاريخ توقيعها جاء بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الى دول تمتلك على أراضيها أسلحة نووية هي روسيا واكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء وان الدول الثلاث الاخرى وافقت من حيث المبدأ عام 1992 على ان تحيل أسلحتها الى روسيا وتصدق على معاهدة ستارت الأولى وتنضم الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كدول غير نووية وبالفعل صادقت أوكرانيا على معاهدة ستارت الأولى في شباط 1994 .
- معاهدة ستارت الثانية الموقعة في موسكو عام 1993 من قبل الرئيس الأمريكي بوش الأب والرئيس الروسي يلتسين التي تحظر الصواريخ البالستية العابرة للقارات ذات الرؤوس الحربية المتعددة كما تزيل الصواريخ الثقيلة العابرة للقارات الروسية من طراز 18 ss مع تقليص ترسانتهما النووية الى حوالي ثلث الحالية[46] .

- **الاتفاقية الامريكية – الاكرانية في 25 تشرين الاول 1993 المتضمنة تقديم مساعدات مالية لأوكرانيا من اجل إزالة أسلحتها النووية مع تحويل الأنشطة النووية الى صناعات مدنية وإنشاء نظام مراقبة لمنع انتشار الأسلحة .**
- **البيان المشترك لاجتماع الرئيس الأمريكي بل كلنتون مع الرئيس الأوكراني ليونيد كرافتشوك في 4 آذار 1994 المتضمن السعي المشترك الى منع انتشار الأسلحة النووية والالتزام المشترك بسيادة القانون الدولي وبالديمقراطية وحقوق الإنسان ، واعتبر البيان وثيقة رسمية تضاف الى الاتفاقية الموقعة بينهما عام 1993.**
- **معاهدة سورت الموقعة بين موسكو وواشنطن عام 2002 حول تخفيض الترسانة النووية لكلا الطرفين .**
- **الاتفاق النووي بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة عام 1994 .**
- **اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة في 2005/6/28[47] ، وإنشاء منظمة تنمية الطاقة الكورية تتزعمها الولايات المتحدة وعضوية كوريا الجنوبية واليابان. جميع هذه الاتفاقيات والمعاهدات والبيانات لاقت تأييدا من قبل الأمم المتحدة لأنها تنسجم والنوايا والأهداف المعلنة لها وساهمت في تفعيل الدبلوماسية المتعددة الاطراف في العلاقات الدولية، ولهذا نجد ان معاهدة ستارت الجديدة لم تخرج عن هذا الاطار لكن توقيتها والاستعداد لها بسبب عوامل مهمة منها العوامل الداخلية .**

اثر العوامل الداخلية لإطراف الاتفاقية في التصديق عليها :

شكلت العوامل الداخلية دوافع ضاغطة مختلفة لأصحاب القرار السياسي للتصديق على الاتفاقية:

الدوافع الامريكية (العامل الداخلي) us motives في الاتفاقية الجديدة :

انتقال الولايات المتحدة الامريكية من الإصرار على قيادة الجهد الدولي في محاربة الإرهاب واستخدام القوة وفي فرض الحلول عل المنازعات الدولية مع السماح بمشاركة الآخرين وفق الشروط الامريكية وإهمال الدور المؤثر الذي بمقدور روسيا والصين ان تلعباه في الأمن الدولي والإمعان في نشر الدرع الصاروخي في أوربا الشرقية بالشكل الذي يؤثر على الأمن القومي الروسي والصيني وفرض الرؤية الامريكية بموجب الأطروحة الجمهورية المحافظة على حلول

الأزمة في تايوان وبحر الصين والملف النووي الكوري الشمالي والإيراني والوضع السياسي في العراق والشرق الأوسط وأفغانستان . نتيجة ضواغط داخلية تتعلق بالناخب الأمريكي الطالب للتغيير من أطروحات كيغان المتطرفة التي قسمت العالم الى عالم ديمقراطي وأخر سلطوي[48] الامر الذي رتب الإفراط في استخدام القوة وتفضيل الوسائل العسكرية على الدبلوماسية والاقتصادية مما الحق الضرر البالغ بمصالح ومكانة ودماء الشعب الأمريكي والتغيير يعني تفضيل القوة الناعمة الذكية على القوة الخشنة العسكرية واعتماد الوسائل الدبلوماسية وفن التفاوض والتحكيم والاتفاقيات والوسائل الاقتصادية والسياسية هي فلسفة الإدارة الجديدة الامريكية بعد عام 2009[49] والتي أنتجت هذه الاتفاقية المستندة على الإستراتيجية الجديدة الامريكية لعام 2010 والتي أعلنها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيمس جونز في 27/ 5 / 2010 من البيت الأبيض ، واهم بنودها المعلنة :

1- نهاية الحرب الاستباقية .
2- نهاية الحرب على الإرهاب واقتصاره على تنظيمات القاعدة .
3- إيقاف انتشار الأسلحة النووية .
4- الانخراط مع الحلفاء للتعاون في مجالات الأمن الجماعي والتركيز على التعاون الاقتصادي والصحي وقضايا الإغاثة والرخاء .
5- هزيمة القاعدة في أفغانستان وباكستان وإنهاء الحرب في العراق .
6- إجبار إيران وكوريا الشمالية بالالتزامات الدولية .
7- تعزيز السلام في الشرق الأوسط . وجاءت هذه الإستراتيجية لتحقيق :

أولا : امتصاص الغضب الأمريكي المحلي جراء الخسائر البشرية في القوات المسلحة في حربها في العراق والتي قاربت من الخمسة ألاف قتيل وإضعاف هذا العدد في المصابين بالإعاقة والعجز والضرر النفسي الخطير وعدم تكرار هذه النتائج جراء استمرار المعارك في أفغانستان .

ثانيا : الانسحاب المشرف مع بقاء المصالح لتلافي الغضب الداخلي وخاصة من قبل جماعات الضغط والمناوئين للإدارة الحالية ، وهذا يتم من خلال الاستفادة المساعدة الروسية لانها تملك تراكم المعلومات والخبرة والعلاقات الناسية للجماعات المتداخلة ما بين الحدود الروسية والأفغانستانية( ) ، وهذا لايتم إلا عن طريق عودة مفهوم الأمن الجماعي

بمشاركة القوى العظمى والمؤثرة إقليميا ودوليا واهم هذه القوى والتي نجحت في تغلغلها في المنطقة هي روسيا والصين .

ثالثا: كسب الرأي العام الداخلي من خلال أصفاء الشرعية القانونية والإنسانية لعملها الحربي في أفغانستان بإشراك القوة العسكرية لدول حلف شمال الأطلسي في معاركها الشرسة في أفغانستان بشكل فاعل وليس بشكل صوري تابع لغاية شكلية هي تجسيد صورة القيادة الامريكية للقوات الدولية وهذا يحقق تقليص الخسائر البشرية والمادية والأخلاقية الامريكية فالتشبث بنصر بسيط ومحدود هو خيرا من تحمل خسارة كبيرة واضحة تحرم الإدارة الامريكية من مكانتها الدولية المؤثرة وتحفظ شعبيتها الداخلية في أوساط الناخبين ودافعي الضرائب، فعملت الإدارة الامريكية الجديدة على محاصرة هواجس روسيا من الحلف وإغرائها بمنافع اقتصادية في الشرق الأوسط وبالذات في العراق وأمريكا الجنوبية ، كذلك في مضامين النفط والمعادن الثمينة ذات المعدلات العلية جدا في أفغانستان التي اعلن عنها الرئيس الأفغاني كرزأي عند زيارته لليابان 17/ حزيران / 2010 عارضا تعاون البلدين لاستثمار هذه الثروات الطبيعية[50] لقاء مساعدة الجهد الحربي في أفغانستان بعد الاتفاق على ترتيب الأوضاع فيها عند نهاية الحرب لأنها المعنية أكثر جيوسياسيآ بمستقبل أفغانستان ومن هنا جاء إعلان القيادة الروسية وإصرارها على محاربة الإرهاب الدولي والمشاركة بالجهد العالمي بهذا الصدد بتصاريح زعمائها وخاصة بعد تلقي العاصمة موسكو ضربات إرهابية نوعية في 2010/3/30م إي بعد أيام من الإعلان على بداية الجهود المثمرة للاتفاق على المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الإستراتيجية بين الطرفين (سالت 2) التي استغرق التفاهم عليها مدة عام وكأنها عنوانا لتفاهمات أخرى خلف هذا العنوان كان أبرزها الموقف الجديد والمتشدد من اجل فرض مزيد من العقوبات على إيران بعد إعلان الاتفاقية النووية الجديدة في 8 نيسان 2010م .

رابعا : إنعاش النشاط الاقتصادي الأمريكي وإخراجه من أزمته الخانقة من خلال التفاهم مع روسيا والصين لتفعيل النشاطات الاقتصادية الامريكية معهما في شرق أسيا ومناطق المحيط الهادي.

خامسا : دعم للولايات المتحدة في مسألة حل الدولتين للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، لان الفشل الأمريكي في هذه المسألة يعني خسارة الإدارة الامريكية لتعهداتها للناخب الأمريكي بحل هذا الصراع ولتلافي خسارة لنفوذها ومصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط اثر

تمحور حلفائها الإقليميين من العرب حول واشنطن بشرط الاتفاق الاستراتيجي لحل هذا الصراع ، وهذا ما يفسر عودة القوة للنشاط الدبلوماسي الروسي مع الجانب الإسرائيلي والفلسطيني خلال شهري 2-3 / 2010م في موسكو .

سادسا : احتواء التسارع الخطير للتطور الاقتصادي الصيني في الوقت الذي تنشغل فيه أمريكا بمعالجة تداعيات وضعها الاقتصادي وخسائر بنوكها وشركاتها والتي ستنعكس على الرأي العام الداخلي بصورة سلبية وتقوض فرص الفوز الثاني للديمقراطيين ، حيث كانت الأزمة الاقتصادية والتي استفحلت عام 2009 من أهم العوامل التي أدت الى هزيمة الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية[51]، وان احتمالات زيادة المنافع من جراء إشراك الفاعلين الآخرين أضحت واضحة ومؤكدة وستنعكس على الناخب الأمريكي ، ومن هنا جاء إمعان الرئيس اوباما في محاصرة اثأر الأزمة الاقتصادية بتدخل الحكومة الفدرالية في توجيه وتنظيم المساعدات المالية للمرافق الاقتصادية مع التدخل في إعادة هيكلتها ومتابعة تخفيض معدل البطالة داخل جميع الولايات الامريكية كما جاء ذلك في خطاب الرئيس اوباما في 2010/4/2م (تقديم خدمات صحية أوسع للعاطلين وذوي الدخل المحدود والواطئ) المصادق عليه نهاية شهر آذار/2010م من قبل مجلسي الشيوخ والنواب بعد ان عارضه الجمهوريون في محاولة فاشلة لمنع الديمقراطيين من الحصول على تأييد شعبي نوعي وتكون تغطية هذه الكلف الجديدة الكبيرة عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل العالي[52] ،

الدوافع الروسية (العامل الداخلي) Russian motives في الاتفاقية الجديدة :

ان نجاح سياسة الرئيس فلاديمير بوتين في معالجة اثأر حقبة التسعينات لتداعيات روسية الداخلية والدولية من خلال تطبيق مبادئه المسماة مبادئ بوتين لإعادة قوة الإستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية لروسيا موظفا دعم الرأي العام وشعاراته في القومية ودعم جيل المرحلة السوفيتية التواق لعودة مظاهر القوة والنفوذ لروسيا فحقق رفاهية القطاع العامل ونجح في سياسية دبلوماسية البترول وارتفاع مبيعات الأسلحة التقليدية الروسية ، منذ تسلمه السلطة عام 2000[53] وفي عام 2004 تشكل اكبر تحدي للأمن القومي الروسي عندما اجتمع رؤساء 26 دولة في اسطنبول ليشكلوا اكبر توسع لحلف الناتو بعد دخول بلغاريا واستونيا وليتوانا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا للحلف ليعزلوا روسيا الاتحادية من الغرب مع الضغط التركي في القوقاز

والصيني في أسيا الوسطي ، وفشل لجنة التنسيق الأمنية بين موسكو وحلف الناتو وخاصة تداعيات المناورات العسكرية للحلف في جورجيا مايس – حزيران 2009 جراء توظيف جورجيا هذه المناورات لفرض وقائع جديدة على الأرض في ابخازيا واوسيتيا الجنوبية المتصارع على النفوذ فيها مع موسكو ، وقد شخص الرئيس بوتين وإدارته هذا الخلل الجيوسياسي إضافة الى خسائرهم الفادحة في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط وغرب أسيا، وقد طلبت القيادة الروسية إعادة إحياء معاهدة هلسنكي 1975 للأمن الأوربي بين الغرب والاتحاد السوفيتي السابق بمعاهدة جديدة يطلق عليها هلسنكي 2 ، بيد ان الإدارة الامريكية رفضت حل إشكالية الضغط الأمني الجيوسياسي على موسكو بل زادته بمشروع الدرع الصاروخي المحاذي لحدودها ، كل هذه هي دوافع لروسيا الاتحادية في التوقيع على (الصفقة الكبرى)[54] بعد ان نجحت في ترتيب إعادة البناء الداخلي وزرع ناجح لمرتكزات تعويق وتعجيز لعجلة السياسية الدولية الامريكية في الشرق الأوسط وإيران وأفغانستان وكوريا الشمالية وأوربا الشرقية ، فجاء الوقت المناسب لجني ثمرات الإخفاقات الامريكية في العالم في هذه (الاتفاقية الصفقة) بدوافع من أهمها :

اولا : إلغاء المشروع الدرع الصاروخي الأمريكي المحاذي لحدود روسيا والعازل لها والذي سيكون مدخلا لعودة استنزافها في سباق تسلح جديد أو المشاركة بمهامه الأمنية الجماعية .

ثانيا: توسيع مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط كبدائل لخسائرها في العراق وإيران[55].

ثالثا: عودة أسلوب التفاهم والاتفاق في حل الأزمات الدولية والمشاركة في وضع الأطر الأمنية لأوروبا واسيا وإفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأوربي وواشنطن بالشكل الذي يخدم المصالح الروسي. رابعا: تجنب الضغط الإعلامي والدبلوماسي على روسيا في مسائل الحريات وحقوق الإنسان .

دوافع تعاون الصين chains motives مع طرفي المعاهدة :

الصين القوة النووية الثالثة في العالم ولها العديد من اتفاقيات التعاون النووي مع إيران وكوريا الشمالية فهي لا تمعن في نفوذ سياسي يتخطى مقدرتها ، والصين ترفع شعارات (محاصرة تحديات التنمية والبيئة والاحتباس الحراري والفقر العالمي والايدز والإرهاب) فهي لاستطيع المجازفة بتطورها الاقتصادي لقاء الانحياز لهذا الطرف أو ذاك لعظم المشاكل التي ستترتب على وضعها الداخلي لو تصدع نشاطها الاقتصادي[56] ، وتعاونها الذي راهنت علية مع موسكو وواشنطن يستند على :

أولا: المحافظة على انجاز السقف الاقتصادي والذي بلغ معدل النمو فيه 9% وهو اكبر معدل في وقت الأزمات الاقتصادية العالمية وهذا السقف تعرفه الولايات المتحدة واهم حدوده التعاون مع أراسيا في إطار منظمة شنغهاي للتعاون والصين لا تريد تعرض مصالحها النفطية التي بنتها خلال الخطة العاشرة المبتدئة من عام 2001م لاية مخاطر متأتية عن طريق النزاعات النووية الدولية بعد ان بلغ حجم اعتمادها على النفط المستورد عام 2008 نسبة 90% (56) مقارنة النسبة 50-60% عام 1993. ، ناهيك عن تعاظم حجم التجارة مع دول الخليج العربي حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع السعودية على سبيل المثال عشرين مليار عام 2010م. وبلغ تضاعف حجم التجارة بين الصين وإفريقيا من 18,5 مليار عام 2003م الى 32,17عام 2005م وهي ثالث اكبر شريك تجاري مع إفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا ، وبلغ حجم تجارتها لشهر مايو 2010 بحدود 20 مليار دولار، فهي من أكثر الدول حاجة للأمن من اجل السيطرة على التضخم الاقتصادي [57] .

ثانيا: التفاهم حول بيع الأسلحة الصينية بعيدا عن المواجهة مع الغرب حالة تسربها لطرف ثالث .

ثالثا : ان بقاء العلاقات الصينية الجيدة مع إيران وارتباط الصين بعقد نفطي (يادافاران) لتوريد النفط الإيراني لها بقيمة 70- 100 مليار دولار على مدى ثلاثين عاما[58] لا يشجعها على تأييد سياسة العقوبات والعزل على إيران إلا في حالة توفر بدائل لمنافع اكبر من تلك الموجودة في إيران

رابعا: التفاهم حول قضية تايوان وحقوقها في جزر ريوكيو المتنازع عليها مع اليابان والفلبين والمنازعات في بحر الصين الجنوبي بين الصين ودول الآسيان وخاصة اندونيسيا حول الجزر الإرخبيلية (400 جزيرة صغيرة) وجزر اسبارتلي بعد ان اصدر البرلمان الصيني في شباط 1992م[59] قرار يؤكد سيادة الصين عليها وعارضه التحالف الأمريكي الياباني ودول الآسيان.

الخاتمـــة :

ان أهم الاستنتاجات هنا تنصب في المقارنة بين المنافع والخسائر التي ستحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية جراء هذا التغيير في هذه المعاهدة الجديدة ، وهنا لابد من الإشارة الـى

أولا : ان الوجود العسكري الأمريكي في العالم لا يستطيع بعد ان يحقق من انتشار النفوذ والسيطرة أكثر مما هو علية الآن مع تنامي الخسائر وخاصة البشرية والأخلاقية مع تصاعد أهمية السيطرة على الفضاء الخارجي في الاستراتيجيات العسكرية ،

ثانيا :أن المرتكزات الأمنية الامريكية المنتشرة في العالم غير قابلة للعيش في الأوساط الغريبة عنها ما لم يتم تدعيمها بنشاطات اقتصادية دولية متكافلة تساهم في الحد من انتشار ظاهرة الفقر العالمي وظاهرة التصدع البيئي والانحباس الحراري والانتشار الملحوظ للكوارث الطبيعية والإمراض والمجاعات مع تسارع معدلات الزيادات السكانية للبشر بشكل تفوق الواردات المطلوبة للعيش الكريم لهم مما سيجعل السيطرة على الأمن الإقليمي والدولي مستحيل التحقيق بدون التعاون الجماعي لاستحالة تخلص إي طرف دولي من تداعياته في ظل تشابك العلاقات الدولية وتدفقاتها ،

ثالثا : ان نجاح روسيا الاتحادية والصين في عرقلة مساعي الولايات المتحدة في فرض سياسات القيادة يبرهن على ان العالم مقبل على نظام متعدد الاطراف ولا مجال لاحتكار قمة النظام الدولي من قبل قوة واحدة لأكثر من هذه الفترة التي انتهت بظهور المعاهدة النووية الجديدة بين واشنطن وموسكو في 2010/4/8م . هذه اهم العوامل التي دفعت واشنطن إضافة لعوامل داخلية بمشاركة الآخرين معها بصورة فاعلة وليس بصورة تابعة ،

ومن هنا ستطرأ على مفاهيم واليات الأمن الجماعي والعلاقات الدولية انعكاسات القوة الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية التي ستقدمها الولايات المتحدة إمام القوة العسكرية الإستراتيجية المتراجعة مع جماعات الضغط الداخلي والخارجي وتبغي واشنطن من جراء ذلك تحقيق لها الزعامة السياسية والاقتصادية والمكانة الاعتبارية لقيادة العالم مع الآخرين وبأقل الخسائر .

المصادر :

* فاز اوباما (48) عام بجائزة نوبل للسلام في 2009/10/9 وعلقت لجنة نوبل الآمال على رؤية اوباما لعالم خالي من الأسلحة النووية بعد ان قال في الجلسة الطارئة لمجلس الأمن في أيلول – سبتمبر 2009 (علينا ان لا نوقف جهودنا قبل ان يأتي اليوم الذي نرى فيه الاسلحة النووية وقد زالت عن وجه الارض) موقع مجلس العلاقات الخارجية cfr الامريكي على الانترنيت شبكة العلاقات الدولية ليوم 2009/12/10 حديث منشور على الموقع http: //www.america.gov/ar/relations/nonrolife ralion.htm كذلك على موقع جريدة الوطن http;//www.al.watan./date/23 4 2010

1- فقرات الاتفاقية منشورة ليوم 2010/4/9 على الموقع
http;//thwra.alwehda.gov.sy/-archive?file name=7985754892011

2- د. احمد سعيد (المدلولات السياسية للمعاهدة الامريكية الروسية الجديدة) كذلك ابراهيم حمدي (تحذيرات من تسييس بنود المعاهدة النووية في مؤتمر حظر انتشار الاسلحة النووية) المنشورتين ليوم 4/15/على الموقع http;//www darl alhayat.com

3- منشور ليوم 2010/4/9 على الموقع steamingwww.allagazera.net/channwl/live

4- د . ثناء فؤاد عبد الله – اوباما يدعو دول العالم للتوقيع على معاهدة منع انتشار اسلحة الدمار الشامل ولايعلق على البرنامج الاسرائيلي النووي – المنشور ليوم 2010/4/27 على الموقع c;/documents and setting/ taha- digital news

5- عندما صرحت الصين بأنها ستقف بشدة ضد إصدار عقوبات جديدة إضافة لما ورد في قرار مجلس الأمن 1929 أجابها وزير الدفاع الأمريكي (أمل ان يدرك الجيش الصيني منافع تعزيز التعاون مع القوات الامريكية) في إشارة الى التعاون في الملف الكوري الشمالي والإيراني سيرتب منافع أمنية إستراتيجية للصين في تايوان والجزر المتنازع عليها في المحيط الهادي ، خبران مصوران منشوران ليوم 2010/6/4على الموقع www. alhuraa.com

6- د. ناظم عبد الواحد الجاسور- موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية-دار النهضة-بيروت-2008 ص 123

7- إسماعيل صبري مقلد-الإستراتيجية والسياسة الدولية—المفاهيم والحقائق-مؤسسة الابحاثالعربية1979ص489

8- د.احمد الموسوي-المنظمات الدولية والاقليمية – دار البراق- لندن 1999 ط1 ص 119

9- انظر: رينو فان وجان باسيت-مدخل في العلاقات الدولية -ترجمة فائز كمر- منشورات عويدات-بيروت 1967 ص 458ن كذلك مارسيل ميرل –العلاقات الدولية المعاصرة- ترجمة د. حسن نافعة- دار العالم الثالث-1991 ص 36

10- تقرير مصور ليوم 2010/6/11 على الموقع WWWRT.ARBIC.COM

11- لمزيد من المعلومات انظر : محمود الزعبي – الجيوسياسية والعلاقات الدولية – وزارة الثقافة السورية- دمشق 2004 ص 212

12- طلال عتريس- المشروع الإيراني بين استراتيجتي الهجوم والدفاع- المستقبل العربي - بيروت- العدد- 363 أيار 2009 ص 149

13- ماري نيكيتان- الأسلحة النووية الكورية الشمالية – ترجمة د. ستار جبار – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد 2009 ص 7

14- د. برونو ترتريه – الردع النووي في العام 2030- مؤسسة البحث الاستراتيجي – باريس – ترجمة د. عبد الحميد العيد جامعة بغداد2007

15- المصدر نفسه ص 30

16- تصريح مصور ليوم 27/ يونيوم2010 على الموقع
HTTP;//WWW. RT ARBIC. COM

17- المصدر نفسه

18- كارلوس مندو – الصفقة الكبرى – تحليل منشور على الموقع
HTTP;//WWW.SIS.GOV.EG/AR/STORY.ASPX? SID=35034

19- زكريا حسين – الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة – المستقبل العربي – بيروت العدد 271ايلول 2002 ص 79 ، كذلك احمد عبد الحليم – خريطة القوى النووية في الشرق الاوسط – المستقبل العربي – بيروت العدد 271 ايلول 2002 ص 134

20-حديث مصور منشور ليوم 2010/6/10 على الموقع
HTTP;//WWW.ASHARQALAWWSAT.COM

21- STEAMINGWWW.ALGAZEERA.NET/LIVE

22-تقرير مصور منشور ليوم 2010/6/12 على الموقع
GAZEERA.NET/LIVE STEAMINGWWW.AL

23- أحاديث مصورة على موقع روسيا اليومHTTP;//WWW.RT.ARBIC.COMM

24- هندي – السح الاستراتيجي – 1982-1983- المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1 ص 226

26- فاطمة غلمان – النظام النووي والكيل بمكيالين – المستقبل العربي – بيروت العدد 357 تشرين الثاني 2008 ص 31

27- هورويتز – الصراع السوفيتي الامريكي في الشرق الاوسط – جامعة كولومبيا نيويورك – 1971 ص 151

28- مارسيل ميرل – مصدر سبق ذكره – ص 123

29- خضر الدهراوي – الحرب في الفضاء – دار المريخ للنشر – 1982 ص ص 118 - 121 .

30- انظر: لورا داندريا تايسون – من يسحق من ؟ ترجمة د. عبد الحميد محبوب – الدار الدولية للنشر والتوزيع – القاهرة ص ص 75 -76

31- ميخائيل غورباتشوف – البيريستويكا – ترجمة د . عباس خلف – شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة – بغداد 1990 ص 291

32- مذكرات جيمس بيكر (وزير خارجية امريكا 1988- 1991) ترجمة مجدي شرشر – مكتبة مدبولي القاهرة ط 1 1999 ص 822

33- محمود انظر : لسلي سكلير – سوسيولوجيا النظام الكوكبي – العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية – مركز دراسات الوحدة العربية – 2004 ص ص 135 – 127

33- انظر : مايكل غوردن &برنارد ترانيور – كوبرا 11 – الدار العربية للعلوم والنشر بيروت ط 1 2007 ص 130 ، كذلك برونو ترترية م س ذ ص 11

34- لمزيد من المعلومات انظر : د. ناظم عبد الواحد جاسور – تأثير الخلافات الامريكية الاوربية على قضايا الامة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 2007 ص ص 53 – 125

35- ماتيوس بروكرز – المؤامرة – ترجمة كاميرا نحوج – دار الجمل 2005 ص 49

36- مذكرات جيمس بيكر – مصدر سبق ذكره ص 826

37- بل كلنتون – حياتي – تعريب – محمد توفيق – وليد شحاذة – الحوار الثقافي- لبنان 2004 ص573

38- المصدر نفسه ص 568

39- شريف بسيوني – مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني – وزارة حقوق الإنسان – بغداد – 2005 ص 98

41- التعريف للدكتور محمد عزيز شكري عميد كلية الحقوق جامعة دمشق لعام 1987 – 1988 – كذلك د. أمين اسبر – السلام و التسليح – مصدر سبق ذكره ص 127

42- دد.امين سبر- المصدر نفسه ص 70

* قرار مهم يدعو الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات والبيانات ذات الصلة لاتخاذ تدابير السيطرة على المواد والتقنيات الداخلة في صنع الأسلحة النووية ، ويعتبر من أهم الأسس القانونية للاتفاقية الجديدة ، لمزيد من المعلومات انظ: الكتاب السنوي لمعهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (كتاب سنة 2005) ص 660

43- ماري بث نيكيتاين – الأسلحة النووية الكورية الشمالية – مصدر سبق ذكره ص 24

44- ميشيلين روسوليه – العوالم الثالثة – ترجمة موريس جلال – منشورات وزارة الثقافة – دمشق 2002 ص 59

* صدر العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية بخصوص منع المنظمات الإرهابية من استخدام القنابل وأسلحة الدمار الشامل والمواد النووية منها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية لعام 1997 – والاتفاقيات الإقليمية لجامعة الدول العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 والمؤتمر الإسلامي لعام 1999 وقرارات مؤتمر الرياض لعام 2005 ومؤتمر مدريد في 2005/3/11 وغيرها وكانت تؤكد على خطورة

تنامي النشاطات الإرهابية وتمكنها من الحصول على المواد النووية ، بيد ان أدارة الرئيس بوش لاتعير اهتمام للجهد الدولي المشترك حتى ظهر جليا في المعاهدة الأخيرة لأسباب تتعلق بالاضطرار وليس الاختيار ، لمزيد من المعلومات عن القرارات الدولية انظر : محمود محمد ياسين صباغ – الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الإرهاب وحرب العالم الجديد – دار الرضوان – سورية حلب 2005 ص ص 74 – 80

45- ميخائيل غورباتشوف – مصدر سبق ذكره ص 279

46- د. احمد الهوي – المنظمات الدولية والاقليمية – مصدر سبق ذكره ص 121

47- الكتاب السنوي 2006 لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ص 809 كذلك ماري بث بيكيتاين – م س ذ ص 7

48- خالد الحروب – في الفكر السياسي الأمريكي الجديد – المستقبل العربي العدد 357 تشرين الثاني 2008 ص 21

49- دينس روز – فن الحكم – مصدر سبق ذكره ص 37

أكد وزير الصناعة والمعادن الأفغاني (وحيد الله شهراني) يوم 2010/6/17 هذه المعلومات وذكر ان التقديرات الأولية لقيمة هذه المعادن النفسية في ارض الأفغانية تقدر بثلاث تريليون من الدولارات الامريكية في مؤتمر صحفي منشور على الموقع www.aljazeera.net/channel/live steaming

51- الازمة الاقتصادية العالمية بدأت في الولايات المتحدة عام 2007 وانفجرت صوب الدول الاخرى عام 2008 وتفاقمت عام 2009 وعلى سبيل المثال خسر قطاع الرهن العقاري في أمريكا300 مليار وخسرت الدول الاخرى في هذا القطاع 550 مليار دولار انظر : مروان اسكندر – تطور دبي وازمتها – المستقبل العربي – العدد 372 لسنة 2010 ص ص79 – 80) ولم ينفع مؤتمر دول العشرين بلندن نيسان 2008 ومؤتمرهم بواشنطن 2009 في إيجاد حلول سريعة للازمة لان من أهم أسبابها هو الرفع البالغ فيه للقيود الوطنية على النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يتطلب العودة الى تفاهمات تعاونية مع الصين وروسيا .. لمزيد من المعلومات انظر: اليانا اوليفيه– ما الذي يميز الأزمة الاقتصادية الحالية عن سابقاتها؟ ترجمة شريفة دحروش–دراسة منشورة 2009/9/24 على الموقع http;/www.aljazeera/nr/exeres/4156143b4ebe-9907.htm ، كذلك منير الحمش – الازمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي – المستقبل العربي – العدد 364 حزيران 2009 ص ص 17 – 18

52- وافق مجلس النواب الأمريكي في 2010/3/26 على القانون بأغلبية 220 مقبل اعتراض 207 بعد ان وافق مجلس الشيوخ عليه بأغلبية 56 مقابل اعتراض 43 صوت وتغيب صوت جمهوري واحد ، خبر منشور على الموقع http;/www.aleqt.com

53- انظر : د. عبد الحميد العيد – العلاقات الروسية – الامريكية من الشراكة الى المنافسة الجيوسياسية 2001 – 2008 – قضايا سياسية – جامعة النهرين العدد السادس عشر 2009 ص ص 45-46

54- نشرت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ليوم 2007/10/4 العدد 10537 تصريحا للخارجية الصينية مفاده ان الصين تتعاون مع إيران وكوريا الشمالية بحدود (المقصود هنا بالحدود هي سلامة مصالحها) ديبس روز – م س ذ ص 215

55- تراجعت مبيعات الأسلحة الروسية بشكل كبير في تسعينات القرن الماضي حتى مجيء الرئيس بوتين فتدارك هذا التراجع الكبير واستطاع عام 2004 ان يوحد جهود الشركات الروسية للدخول كمنافس في سوق السلاح الدولية ، إلا ان الشركات الامريكية والأوربية مازلت متقدمة بشكل ملحوظ على مثيلاتها الروسية وتأمل موسكو من خلال هذه الاتفاقية تحسين المنافسة الروسية ، لمزيد من المعلومات انظر : مهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي للأعوام 2006 – 2007 – 2008 – ص622- ص569 – ص 525 ، كذلك الخبر المصور على موقع روسيا اليوم 2010/6/11 www rt . arbic. Com

56- المصدر نفسه ص 385 كذلك موسى الزعبي مصدر سبق ذكره ص 210

57- خالد الحروي مصدر سبق ذكره ص 36

58- وقعت شركة صينوبك الصينية مع وزارة النفط الإيرانية عقد نفطي في 9 / ديسمبر / 2007 لاستخراج النفط والغاز غرب ايران و قدر النفط فيه 18,3 مليار برميل والغاز 12,5 تريليون متر مكعب للصين حصة كبيرة فيهما ، لمزيد من المعلومات عن العقد المنشور ليوم 2007/12/1 على الموقع http;// Arabic people. Com. Cn/31659/ 6318063.htm/

59- مؤسسة ستراتفورد الامريكية (توقعات عام 2010) – المستقبل العربي – العدد 372 شباط 2010 ص 131 كذلك موسى الزعبي مصدر سبق ذكره ص 207